الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الخميس 11 جوان 2026.
- **جدول الأعمال:** مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42) بحضور ممثلين عن جهة المبادرة التشريعية.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 04
  - **المعتذرون:** لا أحد
  - **الغائبون:** 06
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** 12
- **افتتاح الجلسة:** 10.30 **رفع الجلسة:** 13.20 حق

(تم رفع الجلسة مؤقتا لمدة 15 دقيقة)

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الخميس 11 جوان 2026 لمواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42)، وذلك بحضور ممثلين عن جهة المبادرة التشريعية.

في مستهل الجلسة تولى رئيس اللجنة التذكير بمختلف مراحل دراسة هذا المقترح، وما انبثق عن جلسات الاستماع السابقة التي عقدتها اللجنة مع ممثلي عدد من الأطراف ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والمتمثلة في وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة المالية والمجلس البنكي والمالي والبنك المركزي ومنظمة الدفاع عن المستهلك والغرفة النقابية الوطنية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد. كما تطرق الى اليوم الدراسي الذي نظمته الأكاديمية البرلمانية بمبادرة من اللجنة يوم 29 أفريل 2026، والذي شهد مشاركة مختلف الأطراف ذات الصلة بأحكام مقترح القانون من خلال تقديم ملاحظات ومقترحات مرتبطة بمضامينه على غرار المنظمة الوطنية لرواد الاعمال وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "كونكت".

كما تمت تلاوة الرأي الكتابي الوارد عن وزارة التجارة وتنمية الصادرات والذي تضمن عرضا عاما لواقع هذا النمط من التجارة ومختلف الأطر القانونية المنظمة للتجارة الالكترونية سارية المفعول على غرار القانون عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الالكترونية والقانون عدد 40 لسنة 1998 المتعلق بطرق البيع والاشهار التجاري والقانون عدد 69 لسنة 2009 المتعلق بتجارة التوزيع. كما تطرّق الرأي الكتابي إلى أبرز الإشكاليات المطروحة في مجال التجارة الإلكترونية، إضافة الى جملة من الملاحظات الشكلية والجوهرية المتصلة بمضامين مقترح القانون.

وفي إطار التفاعل مع ما تم تقديمه، تم فسح المجال الى ممثلي جهة المبادرة التشريعية الذين قدموا جملة من الملاحظات والتوضيحات بخصوص مقترح القانون ومختلف الاحكام التي تضمنها، حيث أشاروا أن الإطار القانوني الحالي لهذا النمط من التجارة لم يعد مواكبا للتطورات المتسارعة التي يشهدها مجال التجارة الإلكترونية ما يقتضي تحيينه. كما ذكّروا بأن مقترح القانون يهدف الى العمل على معالجة الإشكاليات المتصلة بأنشطة التسويق والترويج عبر الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي عبر وضع ضوابط صارمة لحماية البائع والمشتري على حد سواء خلال معاملاتهم التجارية إلكترونيا.

كما أفاد ممثلو جهة المبادرة أن رأي وزارة التجارة وتنمية الصادرات تمحور حول ملاحظات مرتبطة بنصوص قانونية سارية المفعول في مجال التجارة الالكترونية، ولم يتضمن مقترحات تعديل لفصول المبادرة

التشريعية التي تهدف الى تحيين هذه النصوص القانونية في اتجاه مواكبتها للتطورات المتسارعة لنسق التعامل بالتجارة الالكترونية والتي بلغت ذروتها منذ انتشار جائحة كورونا. كما أعربوا،في سياق متصل بمناقشة مضمون هذه المبادرة التشريعية،عن انفتاحهم على جميع التعديلات الرامية لتجويدها والوصول بها إلى الغايات المنشودة على غرار المقترحات التي تم تقديمها خلال اليوم الدراسي المذكور آنفا من قبل المنظمة الوطنية لرواد الاعمال وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "كونكت". كما أفادوا باستعدادهم لتضمين أحكام إضافية متصلة بجملة من المسائل كاعتماد وسائل الدفع الالكتروني وتعزيز الجانب التحفيزي في مقترح القانون بما يضمن التوازن بين تشجيع المبادرة من جهة ومزيد تنظيم القطاع من جهة أخرى.

وخلال تفاعلهم مع ممثلي جهة المبادرة، أكد النواب ضرورة العمل على مزيد تجويد الصيغة الحالية لمقترح القانون والاخذ بعين الاعتبار لجملة الملاحظات المقدمة في هذا الإطار بما من شأنه أن يُسْهم في إرساء إطار قانوني يضمن مزيد تنظيم هذا النشاط، مقدمين بعض المقترحات الواجب تضيمنها صلب مقترح القانون على غرار إدراج أحكام متعلقة بتنظيم شركات التوصيل، فضلاً عن التنصيص على أحكام انتقالية تضبط علاقة هذه المبادرة التشريعية بمختلف النصوص القانونية سارية المفعول ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية وذلك لتفادي تضارب النصوص وتشتتها. وفي هذا الاطار أجمع النواب الحاضرون على ضرورة العمل على إعادة صياغة مقترح القانون بالاستئناس بجملة الملاحظات والمقترحات الواردة على اللجنة واخذا بعين الاعتبار لمختلف النصوص القانونية سارية المفعول ذات الصلة بالتجارة الالكترونية.

وفي ختام النقاش، قررت اللجنة تكوين فريق عمل يضم السيدة فاتن النصيبي ممثلة عن اللجنة والسيدة ألفة المرواني ممثلة عن جهة المبادرة التشريعية، وذلك بغرض التوصل الى صياغة لمقترح القانون تأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات والملاحظات الواردة على اللجنة خلال جلسات الاستماع واليوم الدراسي ليتم عرضها لاحقا على اللجنة لمواصلة النظر فيها.

وفي جانب آخر من أشغالها، تداولت اللجنة في برنامج عملها للفترة القادمة حيث تم النقاش حول كيفية التعاطي مع مقترحات القوانين المتعلقة بإحداث بلديات والبالغ عددها الى حدود هذه الجلسة 37 مقترح قانون، حيث تمت الإشارة الى أن اللجنة كانت قد اقترحت في الدورة الفارطة برمجة يوم دراسي حول

"النظام القانوني لإحداث البلديات في ظل دستور 25 جويلية 2022"، كما طلبت في وقت سابق برمجة جلسة استماع الى وزير الداخلية أو من يمثله في هذا الموضوع. وبعد التداول، قررت اللجنة مراسلة الاكاديمية البرلمانية لتجديد طلبها في تنظيم يوم دراسي بحضور مختصين في الشأن المحلي وخبراء في القانون الدستوري إضافة الى برمجة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الداخلية.

وفي سياق متصل ببرنامج عملها خلال الفترة المقبلة، قررت اللجنة في إطار مهامها الرقابية، العمل على تنظيم زيارة ميدانية إلى جامعة صفاقس والقطب التكنولوجي بصفاقس ومختلف المؤسسات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والرقمنة على أن تسبقها جلسة تمهيدية تخصص لتقديم عرض شامل حول الاقطاب التكنولوجية ببلادنا بما يمّكن النواب من مزيد التعمق في هذا الموضوع استعدادا للزيارة الميدانية التي سيتم برمجتها في الغرض.

2. قـــرار اللّجنة:

- مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42) إثر انتهاء فريق العمل من إعادة صياغته.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
ســامي رايس	**عماد الدين سديري**